

عصام سلطان يتساءل هل المستشار الزند مواطن عادي ؟



الأربعاء 20 فبراير 2013 12:02 م

نافذة مصر

كتب النائب عصام سلطان نائب رئيس حزب الوسط وعضو جبهة الضمير متسائلاً عبر صفحته الشخصية علي موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك هل المستشار الزند مواطن عادي ؟ وقال نصا
شهد الأستاذ هشام أحمد كمال رئيس الإدارة المركزية للملكية والتصرف بالهيئة العامة لمشروعات التعمير، هو وآخرون بتحقيقات النيابة العامة، بأنه يجب على الهيئة قبل طرح أراضيها بالمزاد العلني إخطار واضعي اليد بعزمها على البيع، وأنه فى حالة وجود متزايد وحيد فإنه يجب إعادة طرح الأرض مرة أخرى للمزاد بعد الإعلان ..
وبتطبيق تلك القواعد القانونية المستقرة على الأرض البالغ مساحتها أكثر من مائتي فدان بمدينة الحمام بمحافظة مرسى مطروح، كان يجب على الهيئة إخطار واضعي اليد وهم : عبد السلام ناجى وسامي ميسرة وسليمان فضل وعبد الحكيم ميمون وهاني لعلوم ومحمود عبد العزيز، والذين يضعون أيديهم بموجب مستندات ومحاضر معاينة ثابتة منذ عشرات السنين بسجلات الجمعية الزراعية والشركة العقارية المصرية، إلا أن الهيئة لم تفعل لسبب واحد ووحيد وهو أن العرض الوحيد الذي تقدم بالمزاد كان باسم المستشار أحمد على إبراهيم الزند بمساحة 172 فدان والمعدو / عادل عبد الرؤوف السيد (صهر المستشار الزند) عن مساحة 65 فدان !!..
وحين اعترض الحائزون الحقيقيون للأرض المذكورة أسماؤهم على تلك المخالفات الشنيعة كان جزاؤهم القبض عليهم وإسناد التهم الظالمة لهم وإخلاء الأرض بالقوة الجبرية وإتلاف مزروعاتهم وهدم مساكنهم وحبسهم ..
حدث ذلك كله بدءاً من عام 2006م، وظل الظلم واقعاً على هؤلاء البسطاء من الناس طيلة هذه المدة، حيث لم تنصفهم تحقيقات المستشار / عبد المجيد محمود ولكنهم ظلوا مستمسكين بالدفاع عن أرضهم وعرضهم وشرفهم وكراماتهم، ومنذ عشرة أيام انتهت تحقيقات النيابة العامة إلى أن الوقائع المذكورة تُشكل جنایات الترح والإضرار العمدى وتزوير فى محررات رسمية وقدمت مذكرة شارحة بهذا المعنى لمجلس القضاء الأعلى طالبة رفع الحصانة عن المستشار أحمد الزند ليتساوى مع غيره من المواطنين فى سؤاله والتحقيق معه وصولاً إلى تحقيق العدالة ..
وخلال العشرة أيام الماضية والمستشار الزند يحشد لعقد جمعية عمومية الجمعة القادمة للمطالبة بإقالة النائب العام، ونحن جميعاً فى انتظار ما ستسفر عنه تلك الجمعية العمومية، لنعلم هل المستشار الزند مواطن عادي يسرى عليه ما يسرى على باقى المواطنين فى المثل أمام جهات التحقيق وأمام القضاء المصري ؟ أم أن للجمعية العمومية رأئاً آخر ؟



هل المستشار الزند مواطن عادى ؟
شهد الأستاذ / هشام أحمد كمال رئيس الإدارة المركزية للملكية
والتصرف بالهيئة العامة لمشروعات التعمير، هو وآخرون بتحقيقات
النيابة العامة، بأنه يجب على الهيئة قبل طرح أراضيها بالمزاد العلن
إخطار واضعى اليد بعزمها على البيع، وأنه فى حالة وجود متزايد
وحد فإنه يجب إعادة طرح الأرض مرة أخرى للمزاد بعد الإعلان عن

وتطبيق تلك القواعد القانونية المستقرة على الأرض البالغ مساح
أكثر من مائتى فدان بمدينة الحمام بمحافظة مرسى مطروح، كان
يجب على الهيئة إخطار واضعى اليد وهم : عبد السلام ناجى
وسامى ميسرة وسليمان فضل وعبد الحكيم ميمون وهانى لملو
ومحمود عبد العزيز، والذين يضعون أيديهم بموجب مستندات
ومحاضر معاينة ثابتة منذ عشرات السنين بسجلات الجمعية
الزراعية والشركة العقارية المصرية، إلا أن الهيئة لم تفعل لسبب
واحد ووحيد وهو أن العرض الوحيد الذى تقدم بالمزاد كان بإسم
المستشار / أحمد على إبراهيم الزند بمساحة 172 فدان والمدع
عادل عبد الرؤوف السيد (صهر المستشار الزند) عن مساحة 55
فدان !!..